

Distr.
GENERAL

S/1997/294
9 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات حكومتي أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان رقم ٣ من حكومة كرواتيا بشأن برنامج الوثائق في منطقة الدانوب الكرواتية وبشأن حالة الصرب والأقليات الأخرى في كرواتيا.

ويوفر هذا البيان أحدث البيانات المتعلقة ببرنامج الوثائق الذي أسفر عن نتائج استثنائية. وعلى مدى الأشهر العديدة الأخيرة، حصل عدد يقل قليلاً عن ١٢٠ ٠٠٠ من المقيمين في المنطقة على وثيقة واحدة أو أكثر يمكن أن يستخدمونها، في جملة أمور، في الانتخابات التي ستجرى يوم الأحد ١٣ نيسان/أبريل. والعدد الإجمالي من المقيمين الذين حصلوا على وثائق يتجاوز معظم التقديرات للسكان الحاليين في المنطقة.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، أبدى المجتمع الدولي والحكومة الكرواتية حسن نية استثنائية وكرسا موارد كبيرة لمساعدة الصرب في المنطقة على الحصول على الحقوق التي تمتع بها طوال الحرب عشرات الآلاف من المواطنين الصرب في كرواتيا الذين لم يشهروا أسلحة في وجه الحكومة، والتي تمتع بها سائر المواطنون. وتأمل الحكومة ألا تذهب هذه الجهود سدى، وأن الصرب الذين انخرطوا فيما سبق في صفوف المتمردين وقوات الاحتلال سيتراجعون عن سياستهم الماضية المتمثلة في النقاء العرقي ويقبلون العيش مرة أخرى مع غير الصرب كمواطنين في كرواتيا.

ومن الآن فصاعداً، سيتعين على المجتمع الدولي والحكومة الكرواتية أن يجدا السبل للموازنة السليمة بين الجهود المبذولة بالنيابة عن الصرب في المنطقة والجهود المبذولة بالنيابة عن ٩٦ ٠٠٠ مشرد ولاجئ معظمهم من غير الصرب ينتظرون منذ ما يقرب من خمس سنوات العودة الى ديارهم في المنطقة. وستكون هذه العملية عملية مصالحة حساسة بين، من ناحية، الحزب الذي انضم سابقاً الى المعتدي، ومن ناحية أخرى، الحزب الذي أصبح ضحية للمعتدي. وتطلع الحكومة الكرواتية الى التعاون مع المجتمع الدولي في إيجاد طريقة مناسبة للتوفيق بين التركيبة المعقدة من المصالح المتضاربة للمجموعتين أحياناً، مع تركيز جهودها على حماية الحريات المدنية، وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، فضلاً عن الحفاظ على الأمن الداخلي والسلام والاستقرار الإقليميين.

أرجو منكم التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ايفان سيمونوف
الممثل الدائم

المرفق

البيان رقم ٣ بشأن برنامج الوثائق في منطقة الدانوب
وبشأن المركز القانوني للصرب وغيرهم من الأقليات
في كرواتيا، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧

أصدرت الحكومة ٣٤٨ ٠٠٠ وثيقة لسكان منطقة الدانوب في كرواتيا، من بين ٤٤٦ ٣٥٥ طلبا. ولم يرفض سوى ٢٧٥ طلبا؛ ولا يزال ٧ ١٧١ طلبا قيد النظر. وفيما يلي توزيع طلبات الحصول على وثائق مع بيان أنواعها ووضعها القانوني حتى ٦ نيسان/أبريل:

الطلبات التي لا تزال قيد النظر	الطلبات المرفوضة	الوثائق الصادرة	الطلبات الواردة	الوضع القانوني للوثائق
٢ ٠٩٠	صفر	١١٩ ١١٢	١٢١ ٢٠٢	شهادات الجنسية
١٧٦	٢٧٥	٣٠ ٤٢٦	٣٠ ٨٧٧	وثائق تجنس
١٣٦	صفر	٦٠ ٩٧١ مقيما ٣٢ ٨٧٥ مستوطنا ٩٣ ٨٤٦	٩٣ ٩٨٢	بطاقات هوية
١٨٠	صفر	٨١ ٧٠٧	٨١ ٨٨٧	جوازات سفر
٤ ٥٨٩	صفر	٢٢ ٩٠٩	٢٧ ٤٩٨	شهادات ميلاد وغيرها من الوثائق
٧ ١٧١	٢٧٥	٣٤٨ ٠٠٠	٣٥٥ ٤٤٦	المجموع
٢٠	٠,١	٩٧,٩	١٠٠,٠	النسبة المئوية من المجموع

وأصدر حتى الآن ما يقل قليلا عن ١٢٠ ٠٠٠ شهادة جنسية مطلوبة لتسجيل الناخبين. وأصدر نحو ثلثي هذه الشهادات لسكان المنطقة قبل الحرب ونحو الثلث للأشخاص الذين انتقلوا إلى المنطقة منذ عام ١٩٩١. وتعين على مقدمي الطلبات الذين لم تظهر أسماؤهم في سجلات المواطنين المحليين أو في الحالات التي كانت فيها السجلات المحلية مفقودة بسبب الحرب أو السرقة، أن يقدموا طلبات تجنس؛ وأصبح ٣٠ ٤٢٦ شخصا مواطنين بالتجنس. وبشكل العدد الإجمالي لشهادات الجنسية المصدرة نسبة مشجعة جدا من تقديرات السكان الحاليين في المنطقة الذي يتراوح ما بين ١٠٨ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ نسمة.

ولكن معظم الصرب لا يستعملون وثائقهم للتسجيل من أجل الإدلاء بأصواتهم. ونظرا لانخفاض عدد المتقدمين للتسجيل على الجانب الصربي، مدد المدير الانتقالي الموعد النهائي لتسجيل الناخبين في المنطقة ثلاث مرات؛ أول مرة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٢٨ آذار/مارس، ثم إلى ٥ نيسان/أبريل، ثم مرة ثالثة إلى ١١ نيسان/أبريل للحالات الاستثنائية.

وكان برنامج الوثائق ناجحا للغاية، ويعزى جزء من هذا النجاح إلى الموارد الضخمة التي خصصتها الحكومة لهذه المهمة. فقد أنشأت ٢٥ مركزا للوثائق في المنطقة. وتفتح هذه المكاتب أبوابها في ساعات العمل المعتادة. ولكن البت في الطلبات يجري مع ذلك دون توقف، في ثلاث نوبات عمل. وتستخدم وحدات متنقلة وتخصص للمكاتب حسب الاحتياجات من الطاقات. ويعمل معظم المكاتب بطاقة أكبر بكثير من اللازم.

وواجه الموظفون المسؤولون عن برنامج المستندات عددا من المشاكل مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومع موظفين صرب محليين فيما يتعلق بتوفير أمن كاف وموارد كافية لهم في المنطقة. وفي مثل هذه الظروف يمكن اغتفار بعض هذه المشاكل. وطرأت أيضا مشاكل مزعجة بسبب بعض الأعمال التي تتسم بالعداء التي قام بها قلة من الموظفين المدنيين والمترجمين التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، الذين تصرفوا خارج نطاق الولاية الممنوحة لهم وعلى نحو يتنافى مع مدونة قواعد السلوك المهني.

وعدد المستندات الصادرة أعلى من عدد الصرب المقيمين في المنطقة بما أن معظم أصحاب الطلبات تقدموا بطلبات وحصلوا على أكثر من نوع واحد من المستندات. وكثير من أصحاب الطلبات من غير الصرب. وكان سكان منطقة الدانوب في فترة ما قبل الحرب يتألفون من ٦٧ ٥٧٦ من الصرب و ٩٣٧ ١٢٥ من غير الصرب. وجرى تطهير عرقي لمعظم السكان غير الصرب، الذين يعيشون الآن في كرواتيا كمشردين. وفي استقصاء أخير أجرته الحكومة لمعرفة رأي المشردين من المنطقة، قال ٦ في المائة فقط إنهم لا يرغبون في العودة.

وكانت هناك تكهنات كثيرة حول إمكانية حدوث هجرة صربية جماعية منظمة، مماثلة للهجرة الجماعية التي حدثت أثناء العملية الأمنية المسماة بالعاصفة وأثناء اضطلاع قوة التنفيذ بمسؤولية سراييفو. وقد شجعت الحكومة في مناسبات عديدة، وعلى مستويات مختلفة، الصرب في منطقة الدانوب على البقاء. وقد خاطب الرئيس فرانيد توديمان وحده الصرب ستة مرات بصورة علنية خلال السنة الماضية، وكانت أحدث هذه الخطب في ٢٥ آذار/مارس. وعرضت الحكومة أيضا على الأقلية الصربية تنازلات في "رسالتها" التي انتقدتها الأقليات الأخرى في كرواتيا انتقادا شديدا بسبب التنازلات المفرطة. غير أن الحكومة تدرك أن بعض الأشخاص سيغادرون المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يقلل المجتمع الدولي من شأن الجهود الهائلة التي بذلها في المنطقة وتنازلات حكومة كرواتيا بالتهوين من العواقب الطبيعية للتمرد وسياسة الاحتلال المتمثلة في النقاء العرقي الذي اتبع باللجوء إلى استخدام العنف.

وأبدت الحكومة المودة للصرب في مجالات أخرى أيضا. فقد سهلت عودة ٥٨ في المائة من الصرب الذين فروا من كرواتيا وطلبوا العودة منذ ذلك الوقت. واعتبارا من ١٢ شباط/فبراير، سجل مكتب المشردين واللاجئين ٤٥٩ ١٤ عائدا. ويجري تلبية الطلبات المتبقية. وبالإضافة إلى ذلك، استقرت الحالة في الأراضي التي أعيد إدماجها ولا يختلف معدل وقوع الحوادث هناك عن المعدل الطبيعي لوقوع الحوادث

في أجزاء أخرى من كرواتيا. وكما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس، فإن "أغلبية الحوادث المبلغ عنها تشمل جرائم بسيطة" (S/1997/195، الفقرة ٤). ويهتم المجتمع الدولي والحكومة الكرواتية بصورة متواصلة بالعودة الطوعية للنازحين واللاجئين. ومع مراعاة هذا، تم في الآونة الأخيرة تشكيل فريق عامل، شاركت فيه الحكومة، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تعزيز عملية العودة في كلا الاتجاهين. والحكومة هي الطرف الوحيد في المنطقة التي أعادت اللاجئين غير التابعين لها أثناء الحرب إلى المنطقة التي تسيطر عليها.

وهناك مسألة يتجاهلها عادة المجتمع الدولي وتتعلق بوضع ١٤٥ ٠٠٠ صربي، عاشوا خلال السنوات الخمس الماضية في مناطق في كرواتيا غير متأثرة بالحرب حياة لا تختلف اختلافا كبيرا عن الحياة التي عاشها جيرانهم من غير الصرب. وهناك في الوقت الراهن خمسة أعضاء من هذا المجتمع المحلي في البرلمان، وثلاثة في إطار حصة الأقلية. وعمل حزبان سياسيان صربيان ومؤسسات صربية أخرى مختلفة بصورة اعتيادية في كرواتيا خلال فترة الحرب كلها. وخدم ما يقرب من ٩ ٠٠٠ من ذوي الأصل الصربي في القوات المسلحة الكرواتية أثناء الحرب؛ وشكلوا أكبر وحدة عرقية في الجيش الكرواتي.

وكرواتيا بلد متعدد الأعراق، وبالإضافة إلى هؤلاء الذين هم من أصل صربي أعلن ٤٥٠ ٠٠٠ من المواطنين الآخرين في كرواتيا أنهم ينتمون إلى أقليات. وهناك حوالي ١٥ في المائة من مواطني كرواتيا من الأقليات، وتتجاوز هذه النسبة نسب معظم دول أوروبا الغربية. وقد أظهرت الدراسات التي أجرتها إحدى المؤسسات الغربية أن الكرواتيين أكثر الشعوب تسامحا في أوروبا تجاه الأقليات.
